

State of Kuwait



دولة الكويت

٧ فبراير ٢٠١٧

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٣٣) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

عسكر عويد العنزي

مجالس لجنة شؤون السكان
ديبرج في جدول أعمال الجلسة القادمة

عسكر عويد العنزي
٢٠١٧/٢/٧



State of Kuwait

دولة الكويت

(مادة ثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٣٢)

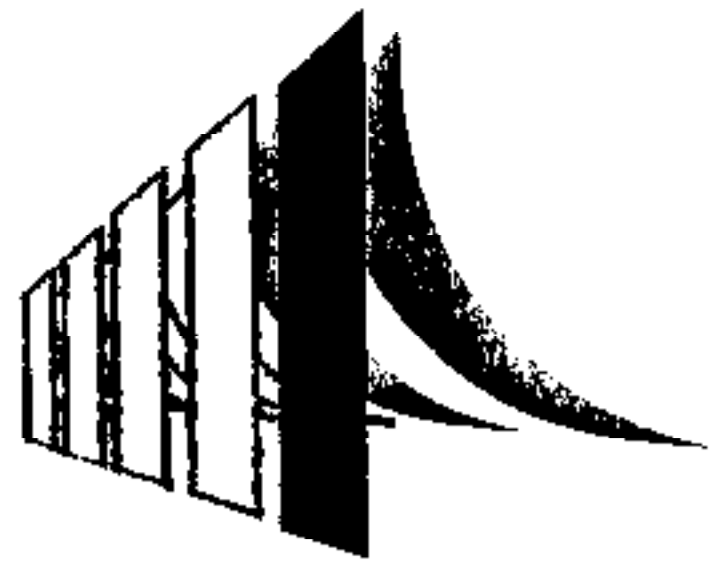
من القانون (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

سبق أن وفرت الدولة الرعاية السكنية للكويتيات المتزوجات من غير كويتيين وذلك بتخصيص بيوت حكومية لهن بصفة الإيجار في بعض مناطق الكويت، وجاء هذا التخصيص بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٨٩ بتعديل التخصيص لهن من صفة دائمة إلى صفة إيجار، الأمر الذي أدى إلى تغيير نمط سداد أقساط البيت تمهيداً لتملكه إلى صفة إيجار.

ولما كانت هذه البيوت قد نص على تخصيصها للأسر المذكورة منذ أكثر من عشرين عاماً وتشكل استقراراً بالنسبة لهن، كما أنفقن عليها الكثير للإصلاح والترميم، فكان من الملائم إصدار وثائق التملك للأسر المخصصة لها من قبل وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص مع اعتبار ما سبق سداده مقابلاً للإيجار أو الانتفاع جزءاً من ثمن البيت، ووفقاً للسعر المحدد له سلفاً لدى الهيئة العامة للإسكان والتي حلت بدلاً عنها المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

ويتم إصدار وثائق التملك للمواطنات - اللاتي خصصت مساكن لهن - بالشروط التالية:

- ١- أن تكون الزوجة أو المطلقة أو الأرملة كويتية ومتزوجة من غير كويتي.
- ٢- أن تكون قد منحت مسكناً حكومياً.
- ٣- قد مضى على تاريخ تخصيص المسكن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
- ٤- سداد الأقساط المتبقية من قيمة المسكن.
- ٥- عدم الاستفادة السابقة من نظام الرعاية السكنية.
- ٦- صدور قرار بالقواعد المنظمة لذلك من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

عليه نتقدم بهذا الاقتراح بقانون، بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٣٣) من القانون المشار إليه لتحقيق الغاية المذكورة أعلاه، ووفق الضوابط والشروط المنصوص عليها في النص المقترح مع إعطاء الوزير صلاحية إصدار القواعد المنظمة لهذا الإجراء بموافقة المؤسسة.